

SIATS Journals

Journal of Islamic Studies and Thought for Specialized Researches

(JISTSR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk



مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية
المجلد4، العدد 4، أكتوبر \ تشرين الأول 2018م
e-ISSN: 2289-9065

THE PALESTINIAN ECONOMIC DEVELOPMENT REALITY IN LIGHT OF THE ISLAMIC CONCEPT OF DEVELOPMENT AND THE DEPENDENCE ON THE PARIS CONVENTION AND FOREIGN AID

الواقع الاقتصادي التنموي الفلسطيني في ظل مفهوم إسلامي للتنمية وفي ظل الاعتماد على اتفاقية باريس والمساعدات الخارجية

مجاهد شديد

،قسم الشريعة والاقتصاد، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، كوالالمبور، ماليزيا.

البريد الالكتروني:mojahed_sh@yahoo.com

د. محمد تقي الدين بن محمد

د. محمد تقي الدين بن محمد، محاضر في قسم الشريعة والاقتصاد، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، كولالمبور.

البريد الالكتروني: m.taqiuddin@um.edu.my

1439هـ/2018م



ARTICLE INFO
Article history:
Received 22/6/2018
Received in revised form22 6//2018
Accepted 5/9/2017
Available online 15/10/2018
Keywords: Palestine, development, foreign aids, Palestinian economy

Abstract

The Oslo Agreement and its annexes is considered as the agreement that has determined the Palestinian economic features and development, in addition to its economic relationship with the occupying state. Though twenty four years have passed since the signing of this agreement, the Palestinian economy is still encountering an obvious weakness, especially in its great dependence on foreign aids and the taxes collected by the occupying state in favor of the Palestinian Authority. Hence, there is a need to diagnose the reality of the Palestinian economic development in order to examine the causes of the economic failure in Palestine and provide suggestions that would improve the economy and reduce the rate of poverty and unemployment. To achieve these objectives, the research employed the descriptive analytical approach. The research found that the economy has become more dependent on the occupation and foreign aids after signing the Paris Economic Agreement. Then the economic growth has become so fluctuated and deceptive that it has not symbolized the economic reality. In addition, the economic development has become lost, while the foreign trade is still weak. The trade deficit has continue.

Keywords: Palestine, development, foreign aids, Palestinian economy



الملخص

تعتبر اتفاقيةُ (بروتوكول) باريس الاقتصادية الاتفاقيةَ التي رسمت ملامح الاقتصاد الفلسطيني والتنمية فيه، فمنذ توقيعها بقي الاقتصاد يعاني ضعفاً واضحاً، فكانت الحاجة ملحّةً إلى تشخيص حقيقة الواقع الاقتصادي التنموي الفلسطيني في ظل هذه الاتفاقية، وفي ظل الاعتماد الكبير –في توفير الموارد– على المساعدات الخارجية والضرائب. فاتبع البحث لتحقيق ذلك المنهج الوصفي التحليلي؛ فوصف التحليلُ الواقعَ وحكم عليه في ضوء أهداف الدراسة. وتوصل البحث إلى أن معدو خطط التنمية الاقتصادية في فلسطين يعتمدون على مبادئ اقتصاد السوق الحر؛ وهي مبادئ لا تتوافق في معظمها مع مفاهيم التنمية من وجهة نظر اقتصادية إسلامية. وتوصل إلى أن التنمية الاقتصادية ازدادت بعد توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية تبعية وتشوهاً واعتماداً على المساعدات الخارجية، فأصبح النمو متذبذباً وخادعاً ولا يعبر عن حقيقة الاقتصاد، وفُقدت التنمية، وضعفت التجارة الخارجية، واستمر العجز التجاري.

الكلمات المفتاحية: فلسطين، التنمية الاقتصادية، بروتوكول باريس، المساعدات الخارجية، الاقتصاد الفلسطيني.



مقدمة

يعتبر النقص في الموارد المالية من أهم العوائق التي تقف أمام تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد النامية عموماً، وفي فلسطين خصوصاً، إذ تعاني الأنشطة الاستثمارية في فلسطين من ضعف في المصادر التمويلية الموجهة لها، كما تعاني الجهات الحكومية أيضاً من عجز في ميزانيتها واتكال على القروض والمساعدات الخارجية في تغطية معظم بنودها، ويرجع ذلك إلى عدة أمور من أهمها: قلة الموارد الناجم عن القيود التي يفرضها الاحتلال على استغلال خيرات الأرض الظاهرة والباطنة. وإلى ما تمخض عن بروتوكول باريس(1) من وقائع على الأرض جعلت من الاحتلال جابياً لأموال الضرائب ومتحكماً بها، ثم مصدراً لكثير من أزمات السلطة المالية؛ بفعل احتجازه المتكرر لهذه الإيرادات، ومنعها عن السلطة الفلسطينية. ويرجع أيضاً إلى اعتماد السلطة الفلسطينية على المساعدات الدولية التي جعلت من الاقتصاد الفلسطيني رهينةً بيد أصحاب هذه المساعدات؛ لارتباطها بأجندات سياسية جعلتها مورداً متذبذباً وغير مستدام.

أهمية البحث

يقدم البحث وصفاً تحليلياً للواقع الاقتصادي التنموي الفلسطيني، ووصفاً لما ترتب على اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على بروتوكول باريس والمساعدات الخارجية؛ للوقوف على مواطن الخل واستدراكها في ذلك.

أهداف البحث

1. بيان مدى توافق المنهج الاقتصادي التنموي المعتمد في فلسطين مع منهج التنمية من وجهة نظر اقتصادية إسلامية.
2. بيان المسارات التي رسمت الواقع التنموي الفلسطيني وقيدته.
3. بيان حقيقة التنمية الاقتصادية الفلسطينية في ظل الاعتماد على المساعدات الخارجية والالتزام ببنود بروتوكول باريس الاقتصادي.

---

(1) بروتوكول باريس هو: الاتفاق الذي وُقّع ما بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال "الإسرائيلي" في العام 1994، ثم عُدّل في العام 1995، ويعتبر أحد ملحقات اتفاقية أوسلو، إذ يحكم هذا البتوكول العلاقات الاقتصادية ما بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية وينظمها. إن من أبرز ما تضمنه هذا البروتوكول، أنه أبقى على نظام الاتحاد الجمركي ما بين الاقتصاد الفلسطيني "والإسرائيلي"، فغابت الحدود الاقتصادية بين الطرفين، وبقيت حرية حركة التجارة بينهما، والتزم الطرفان بسياسة تجارية واحدة تجاه الأطراف الأخرى. كما تضمن البروتوكول نصوصاً تنظم العلاقات التجارية والمالية والنقدية بين الطرفين، فنص على آلية جباية وتقاص الضرائب، وعلى آلية تنظم عمل العمال الفلسطينيين في الداخل المحتل. ينظر: **بوتوكول باريس الاقتصادي: مراجعة الواقع التطبيقي**، هالة الشعيبي، (القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية – ماس، ورقة عمل)، 2013، ص٧.الرابط التالي: http://www.palestineeconomy.ps/files/server/20151205151601-2.pdf



مشكلة البحث

نجم عن توقيع اتفاقية أوسلو وملحقاتها (بروتوكول باريس الاقتصادي) أن أصبح النظر إلى السلطة الفلسطينية بعد إنشائها باعتبارها دولة لها كيانها الاقتصادي المستقل، إلا أن الواقع كان مغايراً لذلك؛ فواجهت التنمية الاقتصادية في أراضيها العديد من القيود التي أربكتها، وأصبح اقتصادها يعاني من الهشاشة وكثرة التقلبات، خصوصاً في ظل اعتماده الكبير على المساعدات الخارجية والضرائب التي تجبيها دولة الاحتلال لصالح السلطة الفلسطينية، والتي نُظّمَت جبايتها بناء على اتفاقية باريس الاقتصادية، الأمر الذي استدعى البحث في الواقع الاقتصادي الفلسطيني لبيان حقيقته ومكامن الخلل فيه وتوضيحها، فبرزت هنا مشكلة الدراسة وأثارت معها تساؤلاً عن حقيقة الواقع التنموي الفلسطيني في ظل اعتماده على بروتوكول باريس الاقتصادي والمساعدات الخارجية، وفي ظل مفهوم إسلامي للتنمية؟

أسئلة البحث

يتطلع الباحث إلى بيان حقيقة الواقع الاقتصادي الفلسطيني من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مدى توافق المنهج الاقتصادي التنموي المعتمد في فلسطين مع منهج التنمية ومفهومها من وجهة نظر اقتصادية إسلامية؟
2. ما هي المسارات التي رسمت الواقع الاقتصادي التنموي الفلسطيني وقيدته؟
3. ما هي حقيقة التنمية الاقتصادية الفلسطينية في ظل الاعتماد على المساعدات الخارجية والالتزام ببنود بروتوكول باريس الاقتصادي؟

منهجية البحث

اتبع البحث في إجابته عن الأسئلة التي طرحها المنهج الوصفي التحليلي؛ فوصَفَ مفهوم التنمية ومنهجها من وجهة نظر اقتصادية إسلامية، ثم بيّن المسارات التي رسمت الواقع التنموي الفلسطيني وقيدته، وأظهر صورة الواقع التنموي في ظل هذه المسارات.

ما تميز به البحث

تميز البحث بإعطائه وصفاً للواقع الاقتصادي التنموي الفلسطيني خلال عامي 2015 و2016، وبياناً لما نجم عن اعتماده على المساعدات الخارجية وخضوعه لاتفاقية باريس الاقتصادية.

هيكل البحث

المبحث الأول: تناول الباحث في هذا المبحث مفهوم التنمية ومنهجها من وجهة نظر اقتصادية إسلامية، وبيّن المنهج



الاقتصادي المعتمد في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين.

المبحث الثاني: تناول هذا المبحث المسارات التي قيدت الواقع الاقتصادي التنموي في فلسطين، وتم ذلك من خلال مطلبين اثنين.

المبحث الثالث: بيّن هذا المبحث صورة الواقع الاقتصادي التنموي في ظل هذه المسارات، وتم ذلك من خلال ثلاثة مطالب.

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية من وجهة نظر اقتصادية إسلامية

يعتبر موضوع التنمية الاقتصادية من وجهة نظر اقتصادية إسلامية أحد المواضيع التي لم تحظ بحظ وافر من البحث والتمحيص، فقد أُجري مسح في عام 1978 للأدبيات المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي حتى عام 1975، وأظهر أنه لم يكن سوى اثنتان وعشرون دراسة باللغات العربية والإنجليزية والأوردو تتناول موضوع التنمية الاقتصادية(2)، واستمر الأمر على هذا النحو حتى قدّم خورشيد أحمد ورقة بحثية تتناول التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، وكان لها بالغ الأثر في إعطاء تصور عام لباحثي الاقتصاد الإسلامي عن وجهة نظر إسلامية في موضوع التنمية الاقتصادية، ثم توالت بعدها أبحاث وكتب تناولت الموضوع، وأضافت عليه(3)، حتى أصبح للتنمية الاقتصادية مفهومٌ خاصٌ من وجهة نظر اقتصادية إسلامية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية ومنهجها(4) من وجهة نظر اقتصادية إسلامية

تعددت آراء الباحثين الإسلاميين واختلفت في تناولهم لمفهوم التنمية الاقتصادية فكل يراها بمنظاره ومن زاويته، إلا أن الجميع يتفق على شمولية المفهوم لجميع نواحي الحياة سواء أكانت مادية أو روحية أو اجتماعية أو ثقافية. فيرى **خورشيد أحمد** أن التنمية في ظل الإسلام هي: " نشاط موجه إلى الهدف، ومحقق للفضيلة، ويستلزم مشاركة الإنسان

(2) **Contemporary Literature on Islamic Economics**, Muhammad Nejatullah Siddiqi, (Jeddah: King Abdul AzizUniversity and Leicester: The Islamic Foundation) 1987, p 40-43.

(3) **التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي: عود على بدء**، أوصاف أحمد،(جدة: مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 17، العدد1) ، 2004، ص56-57.

(4) المنهج الإنمائي: هو مجموعة من العناصر التي تدفع مجتمعاً معيناً لكي يستغل ما لديه من إمكانيات إنتاجية، تحقيقاً لمستوى اقتصادي مرتفع، ويطبق على مستوى قطري، أو إقليمي، أو عالمي. ينظر: **تعقيب على بحث: المنهج الإسلامي في التنمية**، عبد الحميد الغزالي، في: أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، أبحاث ندوة نظمتها جامعة الأزهر (مركز صالح عبد الله كامل للأبحاث والدراسات التجارية والاسلامية)، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي (واشنطن)، في الفترة 9:6 سبتمبر 1988. (واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1)، 1992، ص430.



العميقة والواسعة، ويتجه إلى تحقيق الحد الأقصى من الرفاه الإنساني، في كل مظاهره، وإلى بناء قوة الأمة، لكي تقوم بدورها في العالم، دور خليفة الله في الأرض، ودور الأمة الوسط"(5).

أما **محمد عمر شابرا** فقد رأى أن الإسلام يتوخى نظاماً اقتصادياً يستمد جذوره من الشريعة الإسلامية، ويستقي منها النظرة العامة للحياة، ويحدد من خلالها أهدافه واستراتيجيته، ورأى ضرورة استخدام الموارد بكفاءة وعدالة لتحقيق الأهداف المادية وتقليل حالات عدم الاستقرار واختلالات التوازن إلى حدها الأدنى، وأن ذلك ينبغي أن يقترن بعنصر الدين الذي يوفر مصفاة أخلاقية لتخصيص الموارد وتوزيعها وفق مقتضيات الأخوة والعدالة الاجتماعية الاقتصادية، إذ لا يمكن أن نعرّف الكفاءة والعدالة دون أن نلجأ إلى مصفاة أخلاقية ونظام للحوافز يضفي على إشباع الحاجات والتوزيع العادل للدخل والثروة قوة فاعلة، واعتبر أن ذلك من مسؤولية النظم الاقتصادية، وأن الرشد يكمن في اعتماد نظام اقتصادي يحقق ذلك(6).

أما **عبد الرحمن يسرى** فقد تكلم عن أربعة عناصر للتنمية الاقتصادية، وأشار إلى أن هذه العناصر بارزة في معظم النظريات التقليدية وأثبتت التجربة البشرية أهميتها، وناقشها من منطلق إسلامي، فجعل صلاحية المناخ الاقتصادي والاجتماعي أولها لأهميته. أما العنصر الثاني فيتمثل في ارتفاع معدل التكوين الرأسمالي، وأَبْرَزَ العوامل المؤثرة فيه من وجهة نظر إسلامية. أما الثالث فكان التقدم التكنولوجي وتأثيره على الإنتاج، وتَأَثُّرَه بالقيم الإسلامية. أما العنصر الأخير فكان السوق، إذ تناول العوامل المؤثرة في اتساعه داخلياً وخارجياً من وجهة نظر إسلامية(7).

أما **عبد الحميد الغزالي** فقد اعتبر أن التنمية في المنهج الاسلامي لا تقوم إلا بالإنسان، فهي تبدأ بالإنسان وتنتهي بالإنسان، وأن الإنسان الذي يقصده المنهج الإسلامي هو الإنسان المحرر من الظلم بشتى صوره، وهو المحترم لذاتيته والمكرم لآدميته، فتوحيد الإنسان لله عز وجل وإفراده بالألوهية والربوبية يرفعه إلى شرف العبودية لله، ويحرره من كل عبودية لغيره، ولكي تتعمق الحرية في نفس الإنسان ضَمِنَ اللهُ له رزقه وأجله، وقرن رزقه بالعمل والسعي والضرب في الأرض(8).

بينما نجد أن **يوسف إبراهيم يوسف** عرّف التنمية بمفهومها الإسلامي على أنها: "قيام المجتمع باستخدام الموارد المادية والبشرية التي وضعها الله تعالى تحت تصرفه أفضل استخدام ممكن، في ظل المعرفة الفنية السائدة، وتوزيع الناتج بما يحقق للناس حد الكفاية، المتناسب مع حجم الناتج، عبادةً لله تعالى، وقياماً بمهام الخلافة"(9).

---

(5) **التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي**، خورشيد أحمد، ترجمة رفيق المصري، (جدة: مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد2، العدد2، ص53-75)، 1985، ص68.

(6) **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، محمد عمر شابرا، ترجمة: محمد زهير السمهوري، (عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي)، 1996، ص30-37.

(7) ينظر: **التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام**، عبد الرحمن يسرى أحمد، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع)، 1981، ص15 وما بعدها.

(8) ينظر: **حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية**، عبد الحميد الغزالي، (المنصورة: دار الوفاء،ط1)، 1989، ص61-69.

(9). ينظر: **المنهج الإسلامي في التنمية**، يوسف إبراهيم يوسف، في: أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، مرجع سابق، ص397.



من العرض السابق لمفهوم التنمية ومنهجيتها في اقتصاد إسلامي نجد أن معظم الباحثين قد حاول إعطاء مفهوم إسلامي للتنمية من خلال التأكيد على الهوية الإسلامية في طرح المفهوم، فبينوا دور العقيدة الإسلامية والشريعة ومقاصدها والأخلاق في تحقيق التنمية والوصول لها، واستدلوا بآيات وأحاديث تدلل على أن الفلاح بالدنيا مرتبط بالآخرة، فلا انفكاك بين الحياتين(10)، "فإذا كانت التنمية في الدنيا فهي بعض الإسلام، وإذا كانت في الحياتين فهي كل الإسلام"(11). كما أن أفكار السابقين كان لها نصيب من البحث والاستدلال على مفهوم إسلامي للتنمية(12)، فكانت مصطلحات كالعمارة والعمران مرادفة لمصطلح التنمية ومعبرة عنه في أفكار السابقين عند اللاحقين. وتجدر الإشارة هنا إلى الملاحظات التالية:

1. يلاحظ من اجتهادات الباحثين اعتمادهم على المفهوم التقليدي للتنمية في صياغة مفهوم إسلامي، فاستبعدوا ما خالف الإسلام وأقروا ما اتفق معه، "وكأنهم بعد أن اختاروا المبدأ الليبرالي يريدون وضع المسحة الإسلامية عليه، لنرى الجهود تنصرف بصفة عامة، إلى دراسة النظم المالية في الاقتصاد، كأنما هي الأمر الأساسي في الاقتصاد"(13).
2. التأكيد على ضرورة اتصال الحياة الدنيا بالآخرة، والحرص على تفعيل القيم والأخلاق ليس مقتصراً على معاملات المسلم الاقتصادية فحسب، بل هو ممتد ليشمل نواحي الحياة كلها، فهو منهج حياة يفترض أن يعيشه الانسان المسلم في أكله وشربه ولبسه وتعامله وحكمه، فهو الوضع الطبيعي لمن يود الاستثمار لحياته الأبدية، وليس أمراً مختصاً بالتنمية وحدها، ولا ينبغي التعويل عليه لإحداث التنمية.
3. لو نزلنا إلى أرض الواقع لوجدنا أن الأخلاق والقيم التي يُعَوَّلُ عليها في تطبيق مفهوم التنمية ومنهجها غائبة عن أذهان معظم الناس، بل تجد كثيراً من المسلمين لا يؤدون فرائض الإسلام فضلاً عن أخلاقه وقيمه، بل لن تجد من دول المسلمين من يطبق شريعة الإسلام على ما أراد الله. وبذلك سيكون تطبيق مفهوم التنمية من وجهة نظر إسلامية أمراً صعباً، ورهناً بتطبيق الشريعة وتحسن الأخلاق.
4. وعلى ذلك سيكون من الأفضل اعتبار التنمية قضية فكرية فلسفية يختلف مفهومها باختلاف الزمان والمكان، يراعى في التنظير لها البعد الثقافي لمتلقيها، ويُحكم على منهجها بالصحة عند نجاحه وقت النزول إلى ميدان العمل، ومنهج التنمية الإسلامي ينبغي أن يكون كغيره من المناهج، لكن يراعى في صياغة أسسه العامة عقيدة المسلمين وشريعتهم، ويُترك للاقتصاديين الحرية في ترتيب السياسات الاقتصادية بما لا يتعارض مع هذه الأسس،

---

(10) لمزيد من التفصيل حول مفهوم التنمية في آيات القرآن ينظر: **التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام**، عبد الرحمن يسرى أحمد، مرجع سابق، ص8-14.

(11) **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، رفيق يونس المصري، (دمشق: دار المكتبي، ط2) ، 2009، ص313.

(12) لمزيد من التفصيل حول التنمية في أفكار السابقين ينظر: **التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات**، إبراهيم العسل، (بيروت: المؤسسة الجامعية، ط1)، 1996، ص81-118.

(13) **المسلم في عالم الاقتصاد**، مالك بن نبي، (دمشق: دار الفكر)، 2000، ص10.



ليَخْتَبِر الواقع العملي بعد ذلك صحتها من خطأها. وجدير بالذكر هنا أن أياً من مناهج التنمية الإسلامية لم ينزل إلى واقع التطبيق والعمل.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية وخصائصها من وجهة نظر اقتصادية إسلامية

يشير المفهوم التقليدي للتنمية إلى هدفين رئيسيين لعملية التنمية الاقتصادية؛ الأول يتعلق بتحسين مستوى الدخل الفردي الحقيقي، والثاني يتعلق بتحسين مستوى العدالة في توزيع الدخل. ويرى د. محمد القري أن معظم الأهداف التي يتحدث عنها الكتاب المسلمون تنضوي تحت هذين الهدفين، مع تقديم بعضهم لأهداف جديدة يختص بها المجتمع الإسلامي[14]. وقد أشار عبد السلام العبادي إلى مجموعة من الأهداف وهي كالتالي[15]:

1. تغطية جميع المرافق الاقتصادية التي تحتاجها الأمة؛ فالاقتصاد الذي يقوم في المجتمع الإسلامي اقتصاد متنوع، يهدف إلى تحقيق الكفاية لأفراد المجتمع من خلال الاهتمام بالمشاريع الاقتصادية الزراعية والصناعية والتجاريه.
2. تحقيق الحياة الكريمة لكل فرد في المجتمع: إذ تقرر قواعد الضمان الاجتماعي في الإسلام أسلوب استخدام هذه الموارد في تأمين الحياة الكريمة للناس، وتعتبر الزكاة أهم هذه القواعد، مضافاً لها نظام النفقات بين الأقرباء، وحق الفقراء في الكفاية من أموال الأغنياء بأكثر من الزكاة في حال لم تف أموال الزكاة بذلك.
3. بناء قوة الأمة الاقتصادية لتكون قادرة على الصمود في وجه التحديات.
4. تحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل للقادرين عليه، فتهدف التنمية الاقتصادية في الإسلام إلى رفع إنتاجية العمل، وتحسين كفاءة العمال وقدراتهم في مجال الإنتاج، عن طريق التعليم والتدريب واستخدام كل الوسائل الممكنة التي تنتج إنتاجاً أكبر وأفضل.

وأضاف خورشيد أحمد [16] أن:

5. تنمية الموارد البشرية ينبغي أن تكون الهدف الأول لسياستنا التنموية، وهذا يتضمن: التربية وغرس القيم الإيجابية، وتنمية طبائع الناس وشخصياتهم، وتدريبهم وتعليمهم وتطويرهم لتحصيل المهارات اللازمة للأنشطة المختلفة، ومساهمة جمهور الناس في صنع القرارات، وخصوصاً ما تعلق منها بالتنمية.
6. العمل على إيجاد تنمية متوازنة: ويتم ذلك من خلال تحقيق التوازن بين مختلف المناطق في البلد الواحد، ومختلف القطاعات الاقتصادية فيه، فتحقيق اللامركزية في الاقتصاد، وتنمية كل منطقة وقطاع، هو أساس التقدم، وهو مطلب عادل يشكل علاجاً لما تعاني منه معظم البلدان الإسلامية.

---

(14) ينظر: **استعراض للكتابات المعاصرة في التنمية**، محمد علي القري، في: أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، مرجع سابق، 1992، ص355.

(15) ينظر: **تعقيب على بحث: المنهج الإسلامي في التنمية**، عبد السلام العبادي، في: أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، مرجع سابق، 1992، ص462-466.

(16) ينظر: **التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي**، خورشيد أحمد، مرجع سابق، ص68-70.



7. زيادة التكامل بين بلدان العالم الإسلامي والحد من تبعيتها لدول الخارج، إذ أن تحويل تبعية الدول الإسلامية إلى حالة من الاستقلال الاقتصادي واحترام الذات وبناء القوة، يعد مطلباً مباشراً بصفتنا أمة خليفة. فالدفاع عن العالم الإسلامي واستقلاليته، وسلام الجنس البشري وصفاءه، أهداف بارزة في تخطيطنا التنموي.

أما فيما يتعلق بالخصائص المميزة للتنمية الاقتصادية من وجهة نظر إسلامية فقد عدّ الباحثون مجموعة من الخصائص يمكن إجمالها بالآتي:

1. تتميز التنمية الاقتصادية من وجهة نظر اقتصادية إسلامية بخاصية الشمول، إذ تتضمن الأبعاد الخُلقية والروحية والمادية معاً، فالمعنوي والمادي، والاقتصادي والاجتماعي، والروحي والجسمي، لا ينفصل أحدهما عن الآخر. لتكون التنمية بذلك نشاطاً هادفاً متجهاً نحو الخلق، هادفاً إلى بلوغ الرفاه البشري حده الأمثل، دون إغفال امتداده واتصاله بالحياة الآخرة بلا تنازع بين الحياتين(17).
2. الإنسان هو مركز الجهد التنموي، وعلى ذلك فإن التنمية تكون له ولبيئته المادية والاجتماعية والثقافية(18).
3. التنمية الاقتصادية من وجهة نظر اقتصادية إسلامية تنمية مرتبطة بالأخلاق، فالتنمية الاقتصادية عملية معقدة ومتعددة الجوانب، تمثل القيم الأخلاقية أحد جوانبها الأساسية.

المطلب الثالث: المنهج الاقتصادي المعتمد في تحقيق التنمية الاقتصادية الفلسطينية

تسعى الدول عادة إلى تبني منهج اقتصادي خاص بها، ليكون دليلاً ومرشداً لها في رسم سياستها الاقتصادية في طريقها نحو التنمية، تراعي في اختياره أحوال الدولة الاقتصادية وظروفها، فيكون عوناً لها على التطور والازدهار، فكانت السلطة الفلسطينية ممن اختار السير على مبادئ الاقتصاد الحر، إذ أشار القانون الأساسي الفلسطيني في المادة 21 من الباب الثاني إلى أن(19):

- الاقتصاد الفلسطيني يقوم على أساس مبادئ الاقتصاد الحر، ويجوز للسلطة التنفيذية إنشاء شركات عامة تنظم بقانون.
- كفالة القانون لحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية.
- صون الملكية الخاصة، ولا مصادرة إلا بحكم قضائي.

لذا كانت الخطط التنموية نابعة من مبادئ الاقتصاد الحر ومرتكزة عليه، وظهر ذلك في الخطط التنموية التي أعدتها حكومة سلام فياض وأقرتها لإحداث إصلاحات شاملة في الاقتصاد الفلسطيني، فذكرت إحدى الخطط التنموية

---

(17) **التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي**، خورشيد أحمد، مرجع سابق، ص66.

(18) المرجع السابق، ص66-67.

(19) ينظر: **القانون الأساسي الفلسطيني**، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/7/12، من خلال الرابط التالي: https://www.bal.ps/law/basic_law.pdf .



أن مؤسسات الدولة الفلسطينية ستعمل -في حال قيامها- على خلق بيئة تمكّن من نشوء سوق حرة مفتوحة، وأن الاقتصاد فيها سيكون مفتوحاً على الاقتصادات الأخرى في أنحاء العالم، فكانت الحكومة بعيدة عن التدخل في الشؤون الاقتصادية ومكتفية بالعمل الإداري، والإدارة المالية للميزانية، وإنشاء نظام ضريبي جديد يضمن الاستقلال المالي مستقبلاً، بل كانت برامج الحكومة وسياساتها تتجه نحو تقديم خدمات الإغاثة على أمل التحول والانتقال إلى مجال التنمية(20)، ولم تعكس الخطط الاقتصادية أية مشاريع تعتني بالصناعات الإنتاجية ذات الطابع الثقيل، أو حتى دعماً للمشاريع المتوسطة أو الصغيرة.

من جهة أخرى يمكن القول بأن التسليم بمقولة أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد سوق حر أمر ينافيه الواقع؛ إذ يقتضي التعبير عن الحالة الاقتصادية الفلسطينية بأنها اقتصاد سوق حر السماح لكل الفواعل الاقتصادية بالتنافس الحر في الاقتصاد، ضمن ما يحدده السوق دون تدخل من الحكومة، وهذا الأمر لا يعبر عن الحالة الحقيقية للسوق في فلسطين، وذلك راجع لعدة أمور، منها(21):

1. السوق الفلسطينية ليست حرة وهي موجودة في صلب اقتصاد استعماري يتحكم بكل مدخلاتها ومخرجاتها، يضاف لذلك حالة تفكك وانفصال الأسواق عن بعضها البعض بفعل حواجز الاحتلال العسكرية، الأمر الذي أدى إلى أن تعمل قوى العرض والطلب في سوق الضفة الغربية بشكل منفصل عن سوق قطاع غزة.
2. تتأثر قوى العرض والطلب وجهاز الأسعار في الأراضي الفلسطينية بمثيلاتها في اقتصاد الاحتلال بحكم التبعية المالية والنقدية والتجارية، وهذا يعني أن ميكانيكية السوق (جهاز الثمن) كأداة لتخصيص الموارد محكومة أكثر لقوى العرض والطلب الخارجية وليس المحلية.
3. السلطة الفلسطينية تنافست مع القطاع الخاص الفلسطيني من خلال إيجاد احتكارات، ووكالات تجارية، وتأسيس شركات خاصة يقوم عليها مسؤولون من السلطة.
4. قيام القطاع الخاص بالإشراف على قطاعات سيادية كبيرة من المفترض أن تشرف عليها الدولة، كالاتصالات والكهرباء، والسوق المالية.
5. انتشار الاحتكار القائم على سيطرة مجموعات رأسمالية لقطاعات بأكملها، دون السماح بالتنافس الحر والذي يعتبر أحد أهم شروط اقتصاد السوق.

(20) ينظر: **مقاتلو التنمية: بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير**، صبيح صبيح، (رام الله: مركز بيسان للبحوث والانماء)، 2011، ص51. وينظر: **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008 – 2010**، وزارة التخطيط الفلسطينية، 2008 ص21-22.

(21) **وهم التنمية: في نقد خطاب التنمية الفلسطيني**، أيلين كتاب وآخرون، (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء)، 2010، ص102. وينظر: **إدارة سياسات الاقتصاد الكلي في الحالة الفلسطينية بين النمو وغياب عدالة التوزيع**، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، 2013، ص29-30.



6. اقتصاد السوق يتجه نحو تطوير بنيته التحتية كنتيجة لرغبته التوسعية، وهذا ما لم يحصل، إذ تم الاكتفاء بما هو موجود من بُنىً تحتية، ولم يتم الاستثمار فيها لعوائدها القليلة وبعيدة المدى، واتجه الاستثمار نحو القطاعات المربحة والسريعة.

فمثل هكذا أمور لن تساعد اقتصاد السوق الحر على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية، ولعله من الممكن القول بأن تمسك السلطة الفلسطينية بهذا المنهج الاقتصادي –وما يفرضه من إجراءات، وما يأخذ به من تحليلات تفسر أسباب تراجع التنمية– نابع من اتفاقية أوسلو وما تبعها من اتفاقيات أعطت السلطة سيادة منقوصة وبعضاً من صلاحيات الدولة، وأحيت الآمال لدى رجالها بحل الدولتين، فكان النظام الاقتصادي للسلطة حريصاً على تحييد الاحتلال كاحتلال في التحليلات التي تُقَدَّم لفهم التنمية الاقتصادية الفلسطينية، لأسباب متعلقة بالآمال المعقودة على منح الاحتلال دولة للفلسطينيين كاملة السيادة والصلاحيات، وأصبحت سياسات الاحتلال وإجراءاته كالحواجز ومصادرة الأراضي والاقتحامات هي المتهمة بإعاقة التنمية، وليس الاحتلال بحد ذاته وما يحدثه من تغييرات بنيوية في اقتصاد فلسطين، مستغلاً قوته وتفوقه العسكري، وعلى ذلك فإن استحضار مبادئ اقتصاد السوق الحر وتوجيهات المؤسسات الدولية، وإغفال الاحتلال وأطماعه الاستعمارية في تفسير التراجع الحاصل للتنمية الاقتصادية في فلسطين، أمر سيبتعد عن الواقع ابتعاد الاحتلال عن إعطاء الفلسطينيين حقوقهم ودولتهم وأرضهم.

وعلى هذا فإن المنهج الاقتصادي المعتمد في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين يعتمد وبشكل صريح على مبادئ اقتصاد السوق الحر، والتي نص القانون الأساسي الفلسطيني على اتباعها؛ وهي مبادئ في معظمها لا تأخذ بالحسبان مجموعة المبادئ التي تحث الشريعة الإسلامية على تطبيقها؛ كتحريم الاحتكار والربا (الفائدة)، وفرض الزكاة، والحرص على تقليل حالات عدم المساواة بين الدخل والثروة. وبذلك فإن المنهج الاقتصادي المعتمد في فلسطين بعيد كل البعد عن مفهوم التنمية ومنهجها من وجهة نظر اقتصادية إسلامية.

المبحث الثاني: المسارات التي رسمت الواقع الاقتصادي التنموي الفلسطيني وقيدته

أفرز الاحتلال للفلسطينيين بعد اتفاقية أوسلو واقعاً جديداً متعلقاً باقتصادهم، فبعد توقيع الاتفاقية رُسم للاقتصاد الفلسطيني صورة جديدة، فأوسدت مسؤوليته للسلطة الفلسطينية التي خُط لها مسارات إجبارية لتخطوَ عليها في طريقها نحو خطّ ملامحه، فكان أبرز هذه المسارات مسار بروتوكول باريس وما تضمنه من بنود متعلقة بالتجارة والضرائب والعملات وغيرها ثبّتت التبعية للمحتل، ومسار المساعدات الخارجية التي تم ربطها بمطالب وأجندات سياسية. والمطلبان التاليان يوضحان طبيعة هذين المسارين وما أفرزاه من وقائع على الأرض جعلت الوضع الاقتصادي والتنموي الفلسطيني مقيداً وتابعاً للمال الأجنبي وللقرار "الإسرائيلي".



المطلب الأول: مسار التنمية عبر بروتوكول باريس

كان المفترض من بروتوكول باريس أن ينظم العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع دولة الاحتلال، ويحدث نهوضاً وتنمية في الاقتصاد الفلسطيني من خلال تفويض الفلسطينيين رسم سياساتهم الاقتصادية، ووضع خططهم التنموية، وإفساح المجال لهم لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، إلا أن ما حدث كان عكس ذلك، إذ فرض الاحتلال من خلال بروتوكول باريس واقعاً على الأرض جعل من الاقتصاد الفلسطيني تابعاً له، بل ومتشابكاً ومندمجاً معه في كل تفاصيله، سواء تلك المتعلقة بالضرائب ومقدارها وجباياتها، أو التجارة والمعابر والتحكم فيها، أو العملات وتداولها، فظهرت ملامح هذه التبعية في كل جانب من جوانب الحياة الاقتصادية الفلسطينية، وأصبح هذا البروتوكول مقيداً للسلطة الفلسطينية في رسم سياساتها الاقتصادية المناسبة، فلا هامش لهم في مجال السياسة المالية؛ فالضرائب بصفتها أحد أدوات هذه السياسة يتحكم الاحتلال بمقدارها وجبايتها من خلال بنود اتفق عليها في البروتوكول، وكذلك الأمر في السياسة النقدية التي تعاني من غياب للعملة الوطنية ولدورها التقليدي في اقتصاديات الدول المستقلة، الأمر الذي يضعف من كفاءة السياسة النقدية، ومن قدرتها على المحافظة على استقرار نقدي، أما السياسة التجارية والتي من المفترض أن تخدم المصالح التجارية الفلسطينية فقد كان للبروتوكول وبنوده دور أساسي في تحجيمها وجعلها انعكاساً لسياسة الاحتلال التجارية، فكان نظام الضرائب الفلسطيني متطابقاً مع نظام الاحتلال، وأقرب إلى اتحاد جمركي يُفرض فيه على الواردات الفلسطينية ضرائب مماثلة لتلك المفروضة على بضائع الاحتلال، باستثناء قوائم سلعية تم الاتفاق على استثنائها من السياسة الجمركية للاحتلال وهي (B,A2,A1)، كما أن سيطرة الاحتلال على المعابر والحدود الخارجية كرس الاعتماد على مرافقه في الاستيراد والتصدير، ورفع كلفة التجارة الفلسطينية من خلال تعطيله وعرقلته لإجراءات الاستيراد والتصدير، عبر التذرع بالاعتبارات الأمنية أو بالشروط الصحية والبيئية. ليُوصَف هذا البروتوكول بأنه "شبه اتحاد جمركي" منقوص؛ لانحيازه لمصالح الاحتلال، واشتماله على استثناءات مفصلة على مقاسه، لذا فإن أفضل ما توصف به العلاقة الاقتصادية الفلسطينية الفعلية مع دولة الاحتلال –حسب الخالدي[22]– هي "اتحاد اقتصادي " منقوص أيضاً، فعلى أرض الواقع ليس هناك ما بين النهر والبحر سوى نظام اقتصادي واحد، وهو نظام الاحتلال التجاري والضريبي والنقدي. وضمن هذا الواقع القانوني والظرف الميداني الراهن، فإن بروتوكول باريس لا يعتبر عقداً بين طرفين بقدر ما هو وثيقة إرشادية "إسرائيلية" لبعض الاستثناءات المتعلقة بأنظمة "الاتحاد الاقتصادي" التجارية والضريبية، والمسموح اعتمادها لدى السلطة الفلسطينية إذا رغبت بذلك.

([22]) **تساؤلات لا بد منها: الجزء الثالث**، رجا الخالدي، 2012، مقال نُشر في موقع جدلية بتاريخ 2012/10/20، وتم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/7/15 من خلال الرابط التالي: http://www.jadaliyya.com/pages/contributors/36188



وبذلك يتضح أن البروتوكول قد صُمم وتمت صياغته وفق رؤية الاحتلال، وبما ينسجم مع سياساته المتمثلة بعدم السماح بنشوء اقتصاد فلسطيني مستقل[23]، وهو ما دعى إفرايم ليفي إلى القول بأن هذا الاتفاق فُرض على الفلسطينيين الذين كانوا يتطلعون إلى اقتصاد مستقل، وساهم في كثير من التشوهات التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني[24].

المطلب الثاني: مسار التنمية والمساعدات الخارجية

بدأت المساعدات الخارجية بالتدفق نحو السلطة الفلسطينية مع توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، إذ عقد المانحون مؤتمراً تعهدوا فيه بدفع مبالغ لها؛ لتبدأ السلطة من خلالها ببناء مؤسساتها وتقوية اقتصادها. وحدد المجتمعون في هذا المؤتمر جملة من الأهداف التي يُرجى تحقيقها من تقديمهم للمساعدات، أهمها[25]: دعم عملية السلام بين الاحتلال ومنظمة التحرير الفلسطينية من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإزالة أسباب النزاع والتوتر والعنف، وتشجيع اقتصاديات السوق، وترسيخ عمل المؤسسات الدولية.

لذلك وتوافقاً مع هذه الأهداف مرت مقادير الدعم بفترات مد وجزر، خاضعة في ذلك للظروف والأحوال الاقتصادية والسياسية، فلم تكن العلاقة مع الدول المانحة مثالية، فقد سادها التوتر في كثير من الأحيان، وعُبّر عنه بتذبذب وتراجع في المبالغ الممنوحة خلال الأعوام الأخيرة، رغم اعتماد السلطة الفلسطينية الشديد عليها في تمويل عجز ميزانيتها باعتبارها مصدراً رئيسياً لذلك، فمثلاً، في العام 2015 بلغ ما قدمته الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 798 مليون دولار، خُصص منها 709 مليون دولار لدعم ميزانية السلطة، وخصص 89 مليون دولار فقط لتمويل التنمية[26]، أي ما نسبته 12.5 % من إجمالي المساعدات، ليتضح من ذلك ثانوية هدف تمويل التنمية لدى مقدمي هذه المساعدات، وقلة المبالغ الموجهة نحو مشاريع تنموية. ورغم ذلك فقد تعرضت المساعدات لتعطيل كفاءتها من قبل الاحتلال عبر تقويض الأنشطة الإنتاجية الفلسطينية التي تمولها هذه المساعدات، واستهدافها بشكل مباشر، أو جعلها غير قادرة على المنافسة من خلال رفع تكاليف الإنتاج عليها. وتعرضت المساعدات –أيضاً– للتجميد والمنع من قبل

([23]) هذا ما تحدث به أفراهام شوحط –وزير مالية الاحتلال الذي وقع على البروتوكول– في مقابلة بتاريخ 2012/10/20، نقلها الباحث عن: **اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية 2013: التزامات إسرائيل تجاه التجارة الفلسطينية**، الأونكتاد، (نيويورك وجنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، 2015، ص7. للاطلاع على تفاصيلها من خلال الرابط: http://www.molad.org/en/articles/articlePrint.php?id=14

([24]) إفرايم ليفي هو: مدير مخابرات الاحتلال الأسبق، شغل مناصب هامة على مستوى التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية. نقل الباحث قوله عن: المصدر السابق، ص7.للاطلاع على التفاصيل من خلال الرابط: http://www.molad.org/en/articles/the-paris-protocol-and-the-economic-implications-for

([25]) **تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية**، عماد سعيد لبد، (غزة: مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، مجلد12، العدد2، يونيو، ص467-501)، 2004، ص470. نقلها المؤلف عن: **الاقتصاد الفلسطيني في ظل المرحلة الانتقالية**، عدنان العمد، باسل العورتاني، (القدس: بكدار، ط2)، 1999، ص68-69.

([26]) **Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee meeting**, World Bank, 19 April,2016, p7, Available at: http://documents.worldbank.org/curated/en/474311473682340785/main-report



المانحين أنفسهم، في ظل ظروف وأحداث طرأت على الساحة السياسية الفلسطينية لا تتفق مع آرائهم وتوجهاتهم السياسية، كما حصل عند فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وقيامهم بمقاطعة الحكومة التي شكلتها، وتعليق المساعدات المقدمة لها، إلا إنْ اعترفت بشروط الرباعية الدولية، والتي أهمها الاعتراف بدولة الاحتلال والاتفاقات الموقعة معه، ونبذ "العنف"، وقد عَبّر عن هذه المطالب مكتب ممثل المفوضية الأوروبية لدى السلطة، وَبَيَّن حدود دعمهم الاقتصادي للفلسطينيين بقوله: "إن حجم الدعم الاقتصادي للشعب الفلسطيني مرتبط بالتقدم في العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي"[27]. وعُبّر عن ذلك -أيضاً- في تقرير صادر عن دائرة أبحاث الكونغرس، جاء فيه: أن المساعدات الأمريكية للفلسطينيين تهدف إلى تعزيز الأولويات الثلاث للسياسة الأمريكية، وهي: مكافحة "الإرهاب" ومنعه أو التخفيف منه، وتشجيع الاستقرار والتعايش السلمي مع "إسرائيل" للوصول لحل الدولتين، وتلبية الحاجات الإنسانية[28].

إذن فالمساعدات من وجهة نظر المانحين ما هي إلا ثمن مقابل أمن الاحتلال، وخيار يُسلك لتفعيل مسارات السلام معه، رغم علمهم بالمعيقات التي يضعها الاحتلال في دواليب السلام، وليس أقلها التهام الأرض وتوسيع المستعمرات، فتُعطى المساعدات للفلسطينيين حتى تبقى سلطتهم على قيد الحياة، تؤدي التزاماتها السياسية والأمنية لدولة الاحتلال، بغض النظر عن مسار التنمية الاقتصادية وإلى أين يتجه، ويدلل على ذلك تخصيصهم المساعدات لدعم موازنة السلطة الفلسطينية بعيداً عن قضايا التنمية. فالأولوية لديهم لقضايا السياسة والأمن، ولو طرأ طارئ يُشوّش على هذه الأولويات، كفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية مثلاً، فلن يترددوا في قطع المساعدات. وبذلك يتضح أنها ليست ملاذاً آمناً يُعتمد عليه في تطوير الاقتصاد وتنميته، وإنما هي أداة ضغط ومساومة، وإيقافها لا يحتاج إلا إلى معارضة أصحابها في رؤاهم السياسية لحل القضية الفلسطينية، فالأَوْلى بالفلسطينيين -بل الواجب- أن يعملوا على تقليل اعتمادهم على المساعدات الأجنبية، من خلال بناء قاعدتهم الاقتصادية الخاصة بهم، ورفضهم للابتزازات الأجنبية التي تقايضهم السلام بالاقتصاد.

المبحث الثالث: صورة الواقع التنموي الفلسطيني في ظل هذه القيود

ما زال الفلسطينيون يعانون من غياب أي تحسن ملحوظ في واقع اقتصادهم، فرغم مرور ما يزيد على أربع وعشرين عاماً على اتفاقية أوسلو وملحقاتها، إلا أن الاقتصاد الفلسطيني ما زال يعاني من تشوهات وعدم استقرار، يمكن توضيحها في المطالب التالية:

([27]) **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، القضية الفلسطينية والوضع الدولي**، وليد عبد الحي، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1)، 2008، ص253. نقلاً عن: الحياة الجديدة 2007/9/21.

([28]) **U.S. Foreign Aid to the Palestinians**, Jim Zanotti, (Washington D.C: Congressional Research Service, 16 December, 2016), p1. available at:
https://fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf



المطلب الأول: اقتصاد حر لكنه مشوه، وسلطة منقوصة السيادة

يخضع النظام الاقتصادي الفلسطيني لمبادئ اقتصاد السوق الحر، واتضح هذا الخضوع في صياغة مواد كثيرة في بروتوكول باريس، خصوصاً تلك المتعلقة بالتجارة وحريتها، ليتضح فيما بعد عدم ملائمة برتوكول باريس ومبادئ اقتصاد السوق الحر للوضع الاقتصادي الفلسطيني القائم، فبروتوكول باريس منحاز في مواده وبنوده للاحتلال، والوضع الاقتصادي والسياسي على الأرض الفلسطينية يواجه صعوبات جمة في الاستجابة لشروط ومتطلبات اقتصاد السوق الحر؛ نظراً لتحكم الاحتلال بكل تفاصيل الحياة الاقتصادية.

من الناحية الأخرى؛ تعتبر السيادة على الأرض والسيطرة عليها، والتحكم بثرواتها، ومعابرها، أمراً أساسياً ومعلوماً من السيادة بالضرورة، بل وشرطاً مسبقاً لإنعاش أي اقتصاد، فمن غير المعقول أن ترى دولةً –صاحبة سلطة وسيادة– ممنوعٌ عليها التصرف بأرضها وثرواتها، إلا في الحالة الفلسطينية، فما زال الأمر واقعاً ملموساً، فرغم القرارات الدولية[29] التي أكدت على رؤيةٍ يُعطى فيها للفلسطينيين حقوقهم –تحت مسمى حل الدولتين– تتوخى منطقةً تعيش فيها دولتان، فلسطين و"إسرائيل". ورغم توقيع اتفاقية أوسلو والتي كان من المفترض أن تمهد خمس سنواتها الانتقالية لمرحلة الانتقال نحو الدولة والسيادة، إلا أن الواقع يُحدّث بغير هذا، فالاحتلال عمل خلال الفترة الانتقالية وما بعدها على ترسيخ سيطرته على الأرض والثروات، وتعميق تبعية الفلسطينيين له في اقتصادهم وفي معظم تفاصيل حياتهم ومعيشتهم، فَفَصَل المدن والقرى بالحواجز العسكرية، وصادر الأراضي، واقتلع الأشجار، وزرع المستعمرات، وهدم البيوت، ليصبح قيام دولةٍ فلسطينيةٍ مستقلةٍ ومتصلة جغرافياً –تتمتع بالسيادة على الأرض والمعابر والثروات– أمراً من الأمنيات. وتفصيل ذلك في النقطتين التاليتين:

- الحجر على 61 % من أراضي الضفة الغربية ومنع التصرف فيها إلا بإذن: تعتبر السيطرة على المناطق المصنفة (ج) هي مُحَدِّدٌ لما إذا كانت السيادة على الأرض تزدهر أو تموت، فهي ضمانة التواصل الجغرافي بين أراضي الضفة الغربية، وهي أساسية لتوسيع البنية التحتية، وتلبية احتياجات السكان الانمائية في المناطق المصنفة (أ) و (ب). وأكدت على هذا المعنى خطة التنمية الوطنية للفترة ما بين (2014 – 2016) بالقول: بأن هذه المناطق تشكل 61 % من مساحة الضفة الغربية، وهي بمثابة المخزون الاقتصادي والتنموي والاستراتيجي للدولة الفلسطينية[30]. إلا أنه ورغم هذه الأهمية ما زالت السيطرة والسيادة عليها خاضعة

([29]) **القرارات الدولية** المتعلقة بذلك هي: 242 لسنة (1967)، 338 لسنة (1973)، 1397 لسنة (2002)، 1515 لسنة (2003)، 1544 لسنة (2004)، 1850 لسنة (2008)، 1860 لسنة (2009)، ومبادئ مدريد. تم الاطلاع عليها بتاريخ: 2017/7/29، من خلال الرابط: http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions/ .

([30]) ينظر: **خطة التنمية الوطنية 2014–2016، بناء الدولة وتجسيد السيادة**، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2014، ص35. تم الاطلاع عليها بتاريخ: 2017/7/29، من خلال الرابط التالي: http://www.palestineeconomy.ps/files/server/20151205153844-2.pdf . وينظر: **Report on**



للاحتلال، ويعمل على تكريسها من خلال مصادرة أراضيها لصالح بناء المستعمرات وتوسعتها، وإسكان المستعمرين فيها، ففي العام 2016 بلغ عدد المواقع الاستعمارية في أراضي الضفة الغربية 425 موقعاً، منها 150 مستعمرة، ما بين مستعمرة وبؤرة استعمارية ومواقع أخرى، في حين بلغ عدد المستعمرين 636452 مستعمراً. ولو قارنا ذلك بعام توقيع اتفاقية أوسلو (1993)، لوجدنا أن هناك 141 مستعمرة، و268756 مستعمراً[31]. فالزيادة الملحوظة في عدد المستعمرات بين عامي 1993 و 2016 تعطي مؤشراً يؤكد على عدم جدية الاحتلال في إعطاء الفلسطينيين حقوقهم وسيادتهم، وتوجهه نحو مزيد من السيطرة على الأرض وتوسعة المستعمرات وترسيخ وجودها، وتجاهله لتوجهات فلسطينية ودولية تنادي بحل الدولتين.

- التحكم بحركة الفلسطينيين وتنقلاتهم الداخلية والخارجية: نصت بنود اتفاقية أوسلو وملحقاتها، واتفاق المعابر عام 2005[32] على تنظيم حركة المرور والعبور والتجارة، بين الأراضي الفلسطينية والأراضي المحتلة عام 1948 من جهة، ودولتي مصر والأردن من جهة ثانية، وكفلت هذه البنود حرية الحركة للأشخاص والبضائع عبر الحدود وداخل المناطق الفلسطينية. رغم ذلك عمل الاحتلال على تقييد حركة الفلسطينيين وإعاقة تنقلاتهم الداخلية بين القرى والمدن والمحافظات، بواسطة شبكة من الحواجز الثابتة والمتنقلة، بالإضافة إلى المعيقات المحسوسة؛ كالكتل الترابية ومكعبات الإسمنت. فقد سجل مكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة 572 حاجزاً وعائقاً على الحركة في أراضي الضفة الغربية حتى نهاية العام 2016، وبلغ تعداد الحواجز الثابتة منها حتى نهاية كانون الثاني 2017 –حسب مركز بتسيلم- 98 حاجزاً[33]، بينما ما زال قطاع غزة قابعاً تحت الحصار ومعزولاً عن العالم. أما السفر للخارج فظل فيه الفلسطينيون خاضعون لإجراءات الاحتلال وأوامره، يتساوى في ذلك الرئيس والمرؤوس، وبقي المنع المتعلق بإنشاء ميناء بحري قائماً، بعد تدمير المطار الدولي. الأمر الذي انعكس سلباً على الحياة الاقتصادية الفلسطينية، فالعراقيل المفروضة على النقل

UNCTAD assistance to the Palestinian people: **Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory**, UNCTAD, (Geneva: United Nation, 15-26 September 2014), p12.

(31) ينظر: **المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين**: **التقرير الاحصائي السنوي 2016**، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، ص47، نشر في نوفمبر 2017، وتم الاطلاع عليه في: 2018/4/1، من خلال الرابط التالي: http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2326.pdf. وينظر: **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الموقع الإلكتروني)**، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/7/30، من خلال الرابط التالي: http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/739/default.aspx .

(32) لمزيد من المعلومات حول المواد المتناولة لحركة العبور والخروج في بروتوكول باريس ومقارنتها بالوضع القائم، ينظر: **بروتوكول باريس الاقتصادي**: **مراجعة الواقع التطبيقي**، مرجع سابق، 2013، ص3-4.

(33) ينظر: **الحواجز**: **المعيقات المحسوسة والشوارع الممنوعة**، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة – بتسيلم، 2017، نشر بتاريخ: 2016/1/11، وعُدل بتاريخ: 2017/2/1، وتم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/7/31، من خلال الرابط: http://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement/checkpoints_and_forbidden_roads وينظر: **حياة مجزأة**: **نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية في عام 2016**، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – الأمم المتحدة، 2017، ص8. نشر بتاريخ:2017/5/31، وتم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/7/31، من خلال الرابط: https://www.ochaopt.org/sites/default/files/fragmented_lives_2016_arabic.pdf .



والسفر الداخلي والخارجي أثرت على حركة الأشخاص والبضائع، وعزلت السوق المحلي عن العالم الخارجي، وزادت البطالة من خلال الحد من قدرة العمال على بلوغ أماكن عملهم وارتفاع تكاليف وصولهم إليه، وانخفاض جدوى مكاسبهم، كما سادت حالة من عدم اليقين لدى المنتجين دفعتهم إلى التراجع عن مشاريع اقتصادية خوفاً من منع الاحتلال تصدير مخرجاتها أو وضعه معيقات تزيد من تكاليف إنتاجها.

المطلب الثاني: نمو متذبذب وخادع وتنمية مفقودة

لو تتبعنا نسب النمو في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (2010) (2011) (2012) (2013) (2014) (2015) (2016) -على سبيل المثال- لوجدناها (9.3)، (12.4)، (6.3)، (2.2)، (-0.2)، (3.4)، (4.1) على التوالي، فالناظر لها سيلاحظ مقدار التذبذب الحاصل فيها ارتفاعاً وانخفاضاً، وسيكتشف من خلالها ضعف الاقتصاد وعدم استقراره الراجع في معظمه إلى إجراءات الاحتلال وقيوده وإغلاقاته واعتداءاته، وإلى مقادير مساعدات المانحين قلت أم كثرت أم مُنعت.

فلو بحثنا -مثلاً- عن سر ارتفاع نسبة النمو في العام 2011 لوجدنا أن ذلك عائد إلى ارتفاع استثنائي في نسبة النمو في قطاع غزة والبالغة 23%، مقارنة مع 5.2% في الضفة الغربية؛ وذلك راجع إلى مجموعة من العوامل وهي(34):

- طفرة الإنشاءات في غزة والممولة في معظمها من المعونات والمساعدات الخارجية.
- تخفيف القيود التي تفرضها إسرائيل على دخول بعض المواد الخام وبعض مواد البناء إلى قطاع غزة.
- زيادة التجارة مع مصر عبر الإنفاق.

في المقابل لو تتبعنا سبب انخفاض النمو في العام 2014، لوجدنا أن ذلك راجع إلى التدهور الكبير الحاصل في النشاط الاقتصادي لقطاع غزة بسبب: الحصار الخانق عليه، والعدوان "الإسرائيلي" الذي أسفر عن تدمير البنى التحتية والمنشآت الصناعية، وتوقف أنشطة الانشاءات نتيجة القيود التي يفرضها الاحتلال على دخول المواد الأولية ومواد البناء، بالإضافة إلى انخفاض نسبة التجارة مع مصر من خلال الأنفاق. فانخفض نتيجة لذلك الناتج المحلي الإجمالي في القطاع بنسبة 15.2%، في حين كان النمو في الضفة الغربية بنسبة 5.1%(35)، الأمر الذي أدى في المحصلة إلى انخفاض نسبة النمو في فلسطين إلى أن أصبحت سالبة (-0.2).

أما عن كون النمو خادعاً؛ فإن المُطّلع على نِسَبه في بعض الأعوام تعطيه انطباعاً بأن الاقتصاد يعيش حالة من الازدهار والتقدم، غير أن الواقع مغاير لذلك، فلو تمعنا في أسباب ارتفاعه لوجدناها راجعة إما إلى تدفق نسب أعلى من المساعدات الدولية، أو إلى تسليم الاحتلال للضرائب الفلسطينية المحتجزة، أو إلى نمو استثنائي في قطاع غزة نتيجة دخول

(34) **أداء الاقتصاد الفلسطيني 2011**، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله – فلسطين، 2012، ص15. نشر بتاريخ: 15 أيار 2012، وتم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/8/2، من خلال الرابط: http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book1883.pdf .

(35) **أداء الاقتصاد الفلسطيني 2014**، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سابق، 2015، ص13.



مواد أولية له –عبر المعابر أو الأنفاق– عملت على تحريك عجلة الإنتاج، وزادت من وتيرة الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بإعادة الإعمار بعد الحرب والدمار، والمثال السابق يدلل على ذلك.

وعلى هذا فإن **ارتفاع نسبة النمو** في قطاع غزة أو الضفة الغربية لا يعني حصول تقدم أو ازدهار، وهو ارتفاع لا يعكس الحالة الموجودة على أرض الواقع، فما زال الناس في غزة محاصرون، ويعانون من الفقر والبطالة ونقص الأدوية وانقطاع الكهرباء والماء، وما زال أهل الضفة يعانون كذلك من الفقر والبطالة والحواجز والإغلاقات والاقتحامات، كما أن **انخفاضها** لا يعني التحول من واقع أفضل إلى آخر أسوأ، وإنما يعني التحول من واقع سيء إلى آخر أشد سوءاً؛ ويرجع ذلك إلى أن النمو في معظم الأحيان يأتي بعد تدهور اقتصادي وتراجع في القطاعات الاقتصادية ناتج عن الحروب والإغلاقات، أو قطع المساعدات، أو منع الضرائب، فإذا ما انعكس التدهور والتراجع تحسناً، انعكست معه نسب النمو بشكل يعطي انطباعاً إيجابياً بلغة الأرقام لا الواقع؛ فالواقع يتحدث عن توقف التدهور، والأرقام تتحدث عن نمو اقتصادي وتقدم وازدهار.

لذا فإن هذا التذبذب في النمو، وما تخفيه نسبه من تضليلٍ ينكشفُ بالاطلاع على تفاصيل ارتفاعه وانخفاضه وحيثياتهما، لن يفضي إلى تنمية اقتصادية حقيقية، فالنمو في المناطق الفلسطينية ما زال متفاوتاً وغير موزع بشكل عادل فيها، كما أن ارتفاعه –النسبي أحياناً– لم ينعكس إيجاباً على نسب البطالة المرتفعة فيها، وخصوصاً في قطاع غزة، فمثلاً في الأعوام (2014) (2015) (2016) بلغت نسب النمو في الأراضي الفلسطينية (-0.2)، (3.4)، (4.1)، إلا أن نسب البطالة بقيت مرتفعة، فبلغت في قطاع غزة في ذات الأعوام (2014) (2015) (2016) (43.9 %) (41 %) (41.7 %)، على التوالي، بينما كانت في الضفة الغربية (18 %) (17.5 %) (18.3 %) لذات الأعوام [36]، فلم تتراجع البطالة بالارتفاع المتواضع للنمو، الذي لم يكن في ارتفاعه مجاراة للنمو السكاني المتزايد أيضاً، لذا لا يمكن له –إن بقيت مصادره على حالها– أن يساهم في إحداث حالة تنموية فلسطينية، خصوصاً وأن مصدره عائد في قطاع غزة إلى مشاريع إعادة الإعمار المعتمدة على المساعدات الدولية، بعيداً عن افتتاح مشاريع تنموية جديدة، وعائد في الضفة الغربية إلى الإنفاق الحكومي المعتمد أيضاً على المساعدات الدولية مضافاً لها الضرائب، وكلاهما –المساعدات والضرائب– مصدران معرضان للانقطاع، ويخضعان لاعتبارات خارج الإرادة الفلسطينية. كما يحركان قطاعات اقتصادية غير مؤثرة كقطاعي التجارة والخدمات، بعيداً عن القطاعات الحيوية كالزراعة والصناعة والخدمات الحديثة.

فضعف النمو وما يعانيه من تذبذبٍ وقلةٍ في مصادره، وغياب للعدالة في توزيعه على المناطق الجغرافية، وخداع في دلالته، وغياب لأثره على نسب البطالة، كلها مظاهر تدلل على ضعف التنمية الاقتصادية وهشاشتها، يضاف إلى

(36) **أداء الاقتصاد الفلسطيني 2016**، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله – فلسطين، 2017، ص18. نُشر بتاريخ: 16 أيار 2017، وتم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/8/5، من خلال الرابط: http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2268.pdf .



هذه المظاهر انعدام الأمن الغذائي، الذي أصاب ما معدله 27% من الأسر في العام 2015، و26.8% من الأسر في العام 2014، مما يعني أن 1.6 مليون فلسطيني تقريباً عانوا في هذين العامين من مستويات متوسطة إلى شديدة من انعدام الأمن الغذائي. ويمثل هذا المعدل تحسناً في أوضاع انعدام الأمن الغذائي مقارنة بما كان عليه الحال في عام 2013 عندما كانت 27.9% من الأسر الفلسطينية غير آمنة غذائياً، في حين كانت 15% من الأسر في عام 2014 تتمتع بمستوى متوسط من الأمن الغذائي مقابل 58.3% صنفت على أنها آمنة غذائياً[37].

المطلب الثالث: ضعف التجارة الخارجية واستمرار العجز التجاري والتبعية

تساهم التجارة الخارجية في التأثير المباشر على ميزان المدفوعات ومكوناته[38]، خصوصاً الميزان التجاري، والذي تتحدد تحولاته نحو الفائض أو العجز –في الحالة الفلسطينية في وقتها الراهن– من خلال متغيرات الواردات، مع اضطلاع الصادرات بدور ثانوي؛ نظراً لضآلة حجمها مقارنة بالواردات[39]. فرغم إثبات نتائج التحليل القياسي لإحدى الدراسات الفلسطينية وجود علاقة إيجابية بين نمو الصادرات، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وتأكيدها على وجوب توجيه السياسات الاقتصادية الفلسطينية نحو تعزيز هذه العلاقة؛ لما لها من أثر مهم في مسيرة التنمية الاقتصادية[40]، إلا أن الصادرات الفلسطينية ما زالت تعاني ضعفاً كبيراً يجعل من تراجعها سبباً رئيسياً ومباشراً للعجز التجاري. ولو تحدثنا بلغة الأرقام عن واقع الميزان التجاري في عامي 2015 و2016 لوجدناه قد سجل عجزاً بقيمة 5178.7 مليون دولار (عجز سلع وخدمات) في العام 2015، أي ما نسبته 40.8% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لهذا العام، في المقابل انخفض العجز في العام 2016 ووصل إلى 5170.5 مليون دولار، أي ما

---

(37) **أسر آمنة غذائياً**: الأسر القادرة على تأمين استهلاك غذائي كاف دون الحاجة إلى استخدام استراتيجيات التكيف والمواجهة، مع القدرة على تأمين الاحتياجات الضرورية الغذائية وغير الغذائية. **أسر آمنة غذائياً بشكل جزئي**: الأسر التي تواجه خطر عدم القدرة على الحفاظ على استهلاك ما يكفي من الغذاء، والأسر التي لديها موارد مالية كافية ولكنها لا تستطيع توفير نظام غذائي بالمستوى المقبول. **أسر تعاني انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة**: الأسر التي تواجه صعوبات في توفير كمية أو نوعية الطعام المستهلك، وذلك بسبب محدودية الموارد المالية، وهذه الأسر غالباً ما تلجأ إلى استراتيجيات التكيف والمواجهة لتأمين احتياجات الغذاء الضرورية. **أسر تعاني انعدام الأمن الغذائي الشديد**: الأسر التي تعاني فجوة استهلاك كبيرة ولا تستطيع في نفس الوقت ردم هذه الفجوة من خلال سبل التقنين أو آليات التكيف. ينظر: **نشرة الأمن الغذائي (2016)**، (القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، العدد 15، شتاء 2016)، ص2-3.

(38) ميزان المدفوعات: أحد أهم الأدوات التي تقيس أداء الاقتصاد المحلي مع العالم الخارجي، إضافة إلى قياس حجم الاحتياطات الأجنبية الرسمية، وتحديد القدرة التنافسية للدول مقارنة بالدول الأخرى. ويتكون هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني من: 1- الحساب الجاري، وينقسم إلى: الميزان التجاري، ميزان الدخل، ميزان التحويلات الجارية. 2- الحساب الرأسمالي والمالي. ينظر: **التقرير السنوي لعام 2015**، سلطة النقد الفلسطينية، 2016، ص40. نُشر في تموز 2016، وتم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/8/12، من خلال الرابط التالي: http://www.pma.ps/ar-eg/publications/annualreports.aspx

(39) **إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني: نحو الانتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة**، الأونكتاد، (نيويورك وجنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني)، 2011، ص10. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/8/12، من خلال الرابط: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gdsapp2010d1_ar.pdf

(40) **أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة (1994-2011)**، عمر محمود أبو عيدة، (غزة: مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد1، ص347-376)، 2013، ص367.



نسبته 38.5% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي(41). وعادة ما يرتبط العجز في الميزان التجاري في الحالة الفلسطينية بالعجز الكبير والمزمن في ميزان السلع، إذ سجل عجزاً في العام 2015 بما قيمته 4300.4 مليون دولار، بينما سجل في العام 2016 عجزاً بما قيمته 4282.1 مليون دولار(42).

ويرجع الاهتمام بفائض/ عجز الميزان التجاري، إلى أهميته الكبيرة عند تحليل الحساب الجاري، باعتباره المكون الأهم والمسبب الرئيس لعجز الحساب الجاري (يكاد يصل إلى نصف الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط)، إذ يعد هذا العجز كاشفاً لمواطن الضعف في الاقتصاد، ولمدى قصور الطاقات الإنتاجية في تلبية احتياجاته التي تسد من خلال الاستيراد، خاصة تلك المتعلقة بالطلب الاستهلاكي، وبما يشمل القطاعين العام والخاص الفلسطيني. ليؤكد وجوده على عدم وجود سياسة تجارية واضحة المعالم مبنية على تعزيز الصادرات وتطوير القطاعات المرتبطة بها، ومن ثم زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة مقارنة بقيمة الصادرات، وفي ذلك إشارة إلى أن الاقتصاد لا يعتمد على موارده الذاتية، كما أن في استمرار العجز وارتفاعه دلالة على احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة التي تنعكس بشكل سلبي على الاقتصاد(43).

من جهة أخرى لو نظرنا إلى **اتجاه الصادرات السلعية الفلسطينية وهيكلها** في العام 2016 لوجدنا أن غالبيتها متجه نحو سوق دولة الاحتلال، نظراً للارتباط المباشر بينه وبين السوق الفلسطيني، إذ تشير الإحصاءات إلى استحواذ سوق دولة الاحتلال على نحو 84.5% من إجمالي الصادرات الفلسطينية، مقابل 12% إلى العالم العربي، و3.5% فقط تتجه إلى بقية العالم. أما هيكلها فيشير إلى أن مجموعة المصنوعات الأساسية (مصنوعات خشبية وورقية ومعدنية، ومنسوجات، وغيرها) قد حظيت بالنصيب الأكبر من الصادرات السلعية، إذ شكلت ما نسبته 33.4% من حجم الصادرات، تلتها مجموعة المصنوعات المتنوعة (أثاث، ملابس، أحذية، وغيرها) بنسبة 22.9%، ثم الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 16.2%، أما المواد الخام عدا الوقود فبلغت 10.6%، والمواد الكيماوية بنسبة 5%، إضافة إلى مجموعة المشروبات والتبغ بنسبة 5%، بينما شكلت الصادرات الأخرى حوالي 7% من إجمالي الصادرات السلعية(44).

في المقابل شكلت **الواردات السلعية** من دولة الاحتلال في نفس العام ما نسبته 69% من إجمالي الواردات، فيما حظي الاتحاد الأوروبي بنحو 11.8%، وتركيا والصين بنسبة 12.7%، والعالم العربي على 5.2% فقط من إجمالي الواردات السلعية الفلسطينية، بينما حظيت بقية الدول التي تربطها علاقة تجارية مع فلسطين على 1.3% من

(41) ينظر: **أداء الاقتصاد الفلسطيني 2016**، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سابق، 2017، ص29. وينظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، **أداء الاقتصاد الفلسطيني 2015**، مرجع سابق، ص29.

(42) المرجع السابق، ص30.

(43) **التقرير السنوي لعام 2015**، سلطة النقد الفلسطينية، 2016، مرجع سابق، ص40.

(44) **التقرير السنوي لعام 2016**، سلطة النقد الفلسطينية، 2017، ص39. نُشر في تموز 2017، وتم الاطلاع عليه بتاريخ: 2018/2/4، من خلال الرابط التالي: http://www.pma.ps/ar-eg/publications/annualreports.aspx



إجمالي الواردات السلعية. أما **هيكلها** فقد استحوذت مجموعة الوقود المعدني (الطاقة) على المرتبة الأولى فيه، وبنسبة 29.4% من حجم الواردات، تلتها مجموعة الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 20.5%، أما مجموعة المصنوعات الأساسية، فشكلت ما نسبته 16.3%، فيما حظيت مجموعة المكائن ومعدات النقل بنسبة 13.2%، أما مجموعة المواد الكيماوية فشكلت ما نسبته 9.7%، وبلغت نسبة المصنوعات المتنوعة والمشروبات والتبغ 5%، و4.4% على التوالي، بينما استحوذت بقية الواردات على 1.5 % من إجمالي الواردات(45).

بعد العرض السابق لبعض بيانات الميزان التجاري يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- تشير ضخامة العجز التجاري الفلسطيني إلى أن بروتوكول باريس وما تبعه من اتفاقات وشراكات تجارية مع دول عربية وغير عربية، لم ينجح في زيادة حجم الصادرات إلى السوق العالمي، أو الحد من تركيزها مع دولة الاحتلال، بل على العكس كرس البروتوكول استغلال الاحتلال لبنود الاتفاق في احتكار الاقتصاد والتجارة الفلسطينية، وفي منع أي تعديل عليه بما يخدم تطور الاقتصاد الفلسطيني(46).
- تنتهي معظم المساعدات الدولية في اقتصاد الاحتلال لتموّل فائضه التجاري وتزيده على حساب العجز التجاري الفلسطيني، وبعبارة أخرى، تُستخدم أموال المعونة لشراء السلع والخدمات من سوق الاحتلال وشركاته بدل استغلالها في السوق الفلسطيني وتعزيز مشاريعه وشركاته بما يخدم الميزان التجاري الفلسطيني. وأشار إلى ذلك تيليكنز (Tillekens) في دراسته التي تناولت العلاقة بين العجز التجاري بين الأراضي الفلسطينية ودولة الاحتلال من جهة، والمساعدات الدولية للأراضي الفلسطينية من جهة أخرى، إذ وجد في دراسته ارتباطاً بقوة 71٪ بين المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية المحتلة والاختلال التجاري بين الأراضي الفلسطينية ودولة الاحتلال(47).
- تشير نوعية المواد المستوردة إلى مدى درجة ارتباط الاقتصاد وتبعيته للخارج، وتكشف كذلك عن طبيعة الهيكل الإنتاجي له، فاستيراد المواد الغذائية –مثلاً– يُظهر عدم القدرة على توفير الأمن الغذائي، واستيراد الآلات والمعدات وعدم القدرة على توفير الطاقة، يدلان على قصور في الصناعة، وهذا مما ينطبق على الحالة الفلسطينية عند استعراض هيكل الصادرات والواردات(48).
- تُظهر الإحصاءات المتعلقة بمصادر الواردات واتجاهات الصادرات تبعية كبيرة للاحتلال، إذ ما زال الاعتماد التجاري والاقتصادي على دولة الاحتلال مستمراً، وما زالت التجارة مشوهة وغير متكافئة معها، ويدلل على ذلك العجزُ الكبيرُ في الميزان التجاري معها. ولتصحيح هذا العجز وهذا الخلل، فلا بد من إعادة بناء القاعدة

---

(45) المرجع السابق، ص41-42.

(46) المرجع السابق، ص43.

(47) **How Much International Aid to Palestinians Ends Up in the Israeli Economy?**, Shir Hever, (Aid Watch Palestine, September 2015), p2.

(48) **التقرير السنوي لعام 2015**، سلطة النقد الفلسطينية، مرجع سابق،2016، ص41.



الإنتاجية الفلسطينية بما يخدم رفع القدرة التصديرية، وتعزيز إيجاد بدائل لواردات السلع "الإسرائيلية" للاستغناء عنها ما أمكن. ويعزز ذلك ما أشارت إليه دراسةٌ للأونكتاد أنه ومن خلال التحليل التجريبي فبالإمكان إنتاج بعض الواردات محلياً وبشكل كفؤ؛ كالأغذية، والحيوانات الحية، والمشروبات الخفيفة، والتبغ، والمواد الخام، والحيوانات، والخضروات، والمنتجات المصنَّعة، والآلات والمعدات. وتحدثت -أيضاً- عن إمكانية أن يُنتج الاقتصاد ويُصدر منتجات معينة من الأغذية والحيوانات الحية، والمواد الخام (الحجر والرخام)، والزيوت الحيوانية والنباتية (زيت الزيتون)، والمنتجات المصنَّعة (منسوجات، ملابس، أحذية، أثاث)[49].

- تعتبر سياسة الإغلاق "الإسرائيلية" العامل الأهم المتحكم في التجارة الفلسطينية، إذ تؤدي الحواجز التي تفرضها دولة الاحتلال إلى الحد من الصادرات الفلسطينية، وزيادة الواردات في الوقت نفسه ليترتب على ذلك إحداث عجز في الميزان التجاري، إلا أن رفع القيود والمعيقات وإيجاد ظروف تجارية حرة وطبيعية ومتكافئة نوعاً ما، سيهبط بالواردات الفلسطينية القادمة من دولة الاحتلال بنسبة تصل إلى 50%، في حين ترتفع الصادرات بنسبة تصل إلى 30%، وسيكون -على سبيل المثال- ارتفاع قيمة صادرات الأغذية والحيوانات الحية، والمنتجات المصنعة، بمقدار يصل إلى ٧٠ مليون دولار أمريكي في المتوسط[50].

خاتمة

أظهر استعراض واقع التنمية الاقتصادية في فلسطين أن المنهج الاقتصادي المعتمد في تحقيق التنمية الاقتصادية فيها يعتمد وبشكل صريح على مبادئ اقتصاد السوق الحر، وهو منهج بعيد كل البعد عن مفهوم التنمية ومنهجها من وجهة نظر اقتصادية إسلامية. كما تبين أن التنمية الاقتصادية محكومة بالاحتلال واتفاقياته الاقتصادية، وظهر ذلك في بنود بروتوكول باريس الاقتصادي التي صُمِّمَت لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والأمنية لدولة الاحتلال، ولإعاقة أي جهد اقتصادي يمكن أن يتم في الأراضي الفلسطينية.

إذ ترتب على هذه الاتفاقية ارتهان الاقتصاد الفلسطيني لدولة الاحتلال، كما أصبح الاعتماد في تحقيق التنمية الاقتصادية على المساعدات الخارجية، فازداد الاقتصاد في ظلهما (البروتوكول والمساعدات) تبعية وتشوهاً، وأصبح النمو فيه متذبذباً وخادعاً ولا يعبر عن حقيقة الاقتصاد، وفُقدت التنمية، وضعفت التجارة الخارجية، واستمر العجز التجاري، وسيطر قطاع الخدمات التقليدي على القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتبين ضعف مساهمة قطاع الوساطة المالية -باعتباره من أنشطة الخدمات- في الناتج المحلي الإجمالي، واتضح ضعف المصارف الإسلامية في هذه المساهمة، ليعطي ذلك انطباعاً بفقدان التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب خططاً متقنة، وجهوداً حثيثة تتغلب على معيقات الاحتلال، وتنتشل الاقتصاد من غرقه لتضعه على المسار الصحيح.

---

(49) **إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني: نحو الانتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة**، الأونكتاد، مرجع سابق، 2011، ص 46، 49.

(50) المرجع السابق، ص45، 48.



التوصيات

1. ضرورة إعادة النظر في اتفاقية باريس الاقتصادية أو تعديل بنودها بما يخدم الاقتصاد الفلسطيني.
2. ضرورة الاعتماد على الذات في توفير موارد محلية لتوجيهها نحو مشاريع تنموية؛ ومنها زيادة الاهتمام بالمصارف خصوصاً الإسلامية منها.



المصادر والمراجع العربية

1. **بوتوكول باريس الاقتصادي: مراجعة الواقع التطبيقي**، هالة الشعيبي، (القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية – ماس، ورقة عمل)، 2013، .الرابط التالي: http://www.palestineeconomy.ps/files/server/20151205151601-2.pdf
2. **تعقيب على بحث: المنهج الإسلامي في التنمية**، عبد الحميد الغزالي، في: أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، أبحاث ندوة نظمتها جامعة الأزهر (مركز صالح عبد الله كامل للأبحاث والدراسات التجارية والاسلامية)، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي (واشنطن)، في الفترة 6:9 سبتمبر 1988. (واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1)، 1992، ص430.
3. **التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي**، خورشيد أحمد، ترجمة رفيق المصري، (جدة: مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد2، العدد2، ص53-75)، 1985.
4. **التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي: عود على بدء**، أوصاف أحمد،(جدة: مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 17، العدد1) ، 2004.
5. **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، محمد عمر شابرا، ترجمة: محمد زهير السمهوري، (عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي)، 1996.
6. **التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام**، عبد الرحمن يسرى أحمد، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع)، 1981.
7. **حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية**، عبد الحميد الغزالي، (المنصورة: دار الوفاء،ط1)، 1989.
8. **المنهج الإسلامي في التنمية**، يوسف إبراهيم يوسف، في: أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، مرجع سابق، ص397.
9. **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، رفيق يونس المصري، (دمشق: دار المكتبي، ط2) ، 2009.
10. **التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات**، إبراهيم العسل، (بيروت: المؤسسة الجامعية، ط1)، 1996.
11. **المسلم في عالم الاقتصاد**، مالك بن نبي، (دمشق: دار الفكر)، 2000.
12. **استعراض للكتابات المعاصرة في التنمية**، محمد علي القري، في: أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر.
13. **تعقيب على بحث: المنهج الإسلامي في التنمية**، عبد السلام العبادي، في: أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر.

القانون الأساسي الفلسطيني، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/7/12، من خلال الرابط التالي: https://www.bal.ps/law/basic_law.pdf .



15. **مقاتلو التنمية: بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير**، صبيح صبيح، (رام الله: مركز بيسان للبحوث والانماء)، 2011، ص51. وينظر: **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008 – 2010**، وزارة التخطيط الفلسطينية، 2008.

16. **وهم التنمية: في نقد خطاب التنمية الفلسطيني**، أيلين كتاب وآخرون، (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء)، 2010.

17. **إدارة سياسات الاقتصاد الكلي في الحالة الفلسطينية بين النمو وغياب عدالة التوزيع**، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، 2013.

18. **تساؤلات لا بد منها: الجزء الثالث**، رجا الخالدي، 2012، مقال نُشر في موقع جدلية بتاريخ 2012/10/20، وتم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/7/15 من خلال الرابط التالي: http://www.jadaliyya.com/pages/contributors/36188

19. **اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية 2013: التزامات إسرائيل تجاه التجارة الفلسطينية**، الأونكتاد، (نيويورك وجنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، 2015، تم الاطلاع على تفاصيلها من خلال الرابط: http://www.molad.org/en/articles/articlePrint.php?id=14

20. **تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية**، عماد سعيد لبد، (غزة: مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، مجلد12، العدد2، يونيو، ص467-501)، 2004.

21. **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، القضية الفلسطينية والوضع الدولي**، وليد عبد الحي، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1)، 2008.

22. **القرارات الدولية**: 242 لسنة (1967)، 338 لسنة (1973)، 1397 لسنة (2002)، 1515 لسنة (2003)، 1544 لسنة (2004)، 1850 لسنة (2008)، 1860 لسنة (2009)، ومبادئ مدريد. تم الاطلاع عليها بتاريخ: 2017/7/29، من خلال الرابط: http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions/ .

23. **خطة التنمية الوطنية 2014-2016، بناء الدولة وتجسيد السيادة**، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2014، ص35. تم الاطلاع عليها بتاريخ: 2017/7/29، من خلال الرابط التالي: http://www.palestineeconomy.ps/files/server/20151205153844-2.pdf



24. **المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين: التقرير الاحصائي السنوي 2016**، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، ص47، نشـــر في نوفمبر 2017، وتم الاطلاع عليـه في: 2018/4/1، من خلال الرابط التـالي: http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2326.pdf.

25. **الجهاز المركزي للإحصـاء الفلسـطيني (الموقع الإلكتروني)**، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/7/30، من خلال الرابط التالي: http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/739/default.aspx .

26. **الحواجز: المعيقات المحسوسة والشـوارع الممنوعة**، مركز المعلومات الإسـرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضـي المحتلة – بتسـيلم، 2017، نشـر بتاريخ: 2016/1/11، وعُدل بتاريخ: 2017/2/1، وتم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/7/31، من خلال الرابط: http://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement/checkpoints_and_forbidden_roads

27. **حياة مجزأة: نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية في عام 2016**، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – الأمم المتحدة، 2017، ص8. نشـــر بتاريخ:2017/5/31، وتم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/7/31، من خلال الرابط: https://www.ochaopt.org/sites/default/files/fragmented_lives_2016_arabic.pdf

28. **أداء الاقتصـــاد الفلســـطيني 2011**، الجهـاز المركـزي للإحصــاء الفلســطيني، رام الله – فلســطين، 2012، ص15. نشــر بتــاريخ: 15 أيار 2012، وتم الاطــلاع عليــه بتــاريخ: 2017/8/2، مــن خلال الرابط: http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book1883.pdf .

29. **أداء الاقتصـــاد الفلســـطيني 2016**، الجهـاز المركـزي للإحصــاء الفلســطيني، رام الله – فلســطين، 2017، ص18. نُشــر بتــاريخ: 16 أيار 2017، وتم الاطــلاع عليــه بتــاريخ: 2017/8/5، مــن خلال الرابط: http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2268.pdf .

30. **التقريـــر الســـنوي لعـــام 2015**، ســلطة النقــد الفلســطينية، 2016، ص40. نُشــر في تمــوز 2016، وتم الاطـــلاع عليـــه بتـــاريخ 2017/8/12، مـــن خـــلال الـــرابط التـــالي: http://www.pma.ps/ar-eg/publications/annualreports.aspx

31. **إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني: نحو الانتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة**، الأونكتاد، (نيويورك وجنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني)، 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/8/12، من خلال الرابط: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gdsapp2010d1_ar.pdf



32. **أداء الصادارت الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي: دارسة قياسية للفترة (1994–2011)**، عمر محمود أبو عيدة، (غزة: مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد1، ص347-376)، 2013.

33. **التقرير السنوي لعام 2016**، سلطة النقد الفلسطينية، 2017، ص39. نُشر في تموز 2017، وتم الاطلاع عليه بتاريخ: 2018/2/4، من خلال الرابط التالي: http://www.pma.ps/ar-eg/publications/annualreports.aspx

المصادر والمراجع الإنجليزية

34. **How Much International Aid to Palestinians Ends Up in the Israeli Economy?**, Shir Hever, (Aid Watch Palestine, September 2015).

35. **Contemporary Literature on Islamic Economics**, Muhammad Nejatullah Siddiqi, (Jeddah: King Abdul AzizUniversity and Leicester: The Islamic Foundation) 1987.

36. **Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory**, UNCTAD, (Geneva: United Nation, 15-26 September 2014).

37. **U.S. Foreign Aid to the Palestinians**, Jim Zanotti, (Washington D.C: Congressional Research Service, 16 December, 2016). available at: https://fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf

38. **Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee meeting,** World Bank, 19 April,2016, Available at: http://documents.worldbank.org/curated/en/474311473682340785/main-report

